

Distr.: General
14 December 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في معدلات أسعار الصرف والتضخم

التقرير التاسع والثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

أولاً - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نص مسبق لتقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/77/632). وخلال نظر اللجنة الاستشارية في التقرير، اجتمعت افتراضياً بممثلي الأمين العام الذين قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت برودود خطية مؤرخة 13 كانون الأول/ديسمبر 2022.

ثانياً - إعادة تقدير تكاليف الميزانية البرنامجية المقترحة

2 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، معلومات عن منهجية إعادة تقدير التكاليف (A/77/6 (Introduction)). ولأغراض المقارنة، تُعرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 بمستويات الأسعار وأسعار الصرف نفسها المعتمدة في الميزانية البرنامجية لعام 2022. ويُعرض أيضاً مبلغ عام 2023 بعد عملية أولية لإعادة تقدير التكاليف للإفصاح عن مستوى الموارد لعام 2023 بعد تعديلها لمعالجة أثر التضخم المتوقع.

3 - ويشير الأمين العام إلى أنه بعد أخذ توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 في الاعتبار، ستبلغ الآثار التراكمية للمعدلات المحدثة على أبواب الإنفاق ما مجموعه 91,4 مليون دولار، أو زيادة قدرها 22,5 مليون دولار مقارنة بالتقدير الأولي البالغ 68,8 مليون دولار



المدرج بالفعل في الميزانية البرنامجية المقترحة حتى أيار/مايو 2022 (A/77/632، الموجز والجدول 1). ولم يأخذ التقدير الأولي في الاعتبار سوى التوقعات المتعلقة بالتضخم.

4 - ويشير الأمين العام إلى أنه تمت تسوية الاحتياجات من الموارد استناداً إلى توقعات محدّثة بشأن التضخم، وتغيرات أسعار الصرف، وتقديرات محدّثة للوظائف، وهي تشمل أحدث قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية. ومعدلات الشغور المقترحة لعام 2023 تبلغ 11 في المائة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا و 10,2 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، وهي نفس المعدلات المستخدمة في مقترحات الميزانية البرنامجية لعام 2023 (المرجع نفسه، الموجز والفقرتان 31 و 32).

5 - ويشير الأمين العام إلى أنه نظراً لضيق الوقت، لم تدرج في تقريره توصيات اللجنة الاستشارية بشأن التقديرات المنقحة وبيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وفي حالة إقرارها، ستظهر في المستوى النهائي للميزانية البرنامجية لعام 2023 عند موافقة الجمعية عليه. واقترح الأمين العام موارد إضافية لعام 2023 تبلغ 114,9 مليون دولار، بما يشمل الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (المرجع نفسه، الموجز والفقرات 5 و 51-53 والجدول 13). وتذكّر اللجنة بأن ميزانيات البعثات السياسية الخاصة لا تخضع لإعادة تقدير التكاليف (A/76/593، الموجز والفقرة 5).

الموارد المتصلة بالوظائف

6 - يذكر الأمين العام، في تقريره، أن إعادة تقدير تكاليف الموارد المتصلة بالوظائف تشمل ما يلي: (أ) جداول المرتبات المحدّثة لعام 2023 للفئة الفنية والفئات العليا ولفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها؛ (ب) مضاعفات تسوية مقر العمل المتوقعة لعام 2023؛ (ج) التكاليف العامة المتوقعة للموظفين لعام 2023؛ (د) معدلات الشغور المتوقعة لعام 2023. ويبلغ إجمالي إعادة تقدير تكاليف الموارد المتصلة بالوظائف 32,2 مليون دولار بسبب الزيادات في المرتبات (8,8 ملايين دولار)، ومضاعفات تسوية مقر العمل (27,2 مليون دولار)، وتكاليف الموظفين العامة (12,6 مليون دولار)، يقابلها جزئياً انخفاض نجم عن ارتفاع معدلات الشغور (16,3 مليون دولار) (A/77/632، الفقرة 9).

7 - ويشير الأمين العام، في تقريره، إلى أن مرتبات وظائف الفئة الفنية البالغ عددها 5 067 وظيفة مدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 قدرت بمبلغ 401,2 مليون دولار عند تقدير التكاليف بالمعدلات المعتمدة لعام 2022. وفي سياق إعادة التقدير الحالية للتكاليف، تمت الزيادة في مرتبات الموظفين الفنيين بنسبة 2,28 في المائة، حيث ارتفعت من 401,2 مليون دولار إلى 410,3 ملايين دولار بسبب الزيادات في جداول المرتبات لعام 2023، التي أعلنتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في عام 2022. وزادت مرتبات الفئة الفنية بمقدار 9,1 ملايين دولار، ويعزى ذلك إلى التضخم (المرجع نفسه، الفقرات 10-13). وقررت مرتبات وظائف فئة الخدمات العامة البالغ عددها 5 055 وظيفة مدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 بمبلغ 298,6 مليون دولار. وفي سياق إعادة التقدير الأولية للتكاليف، تمت تسوية مرتبات وظائف فئة الخدمات العامة بما يتماشى مع معدلات التضخم المحدّثة لعام 2022 والتضخم المتوقع لعام 2023، وهو ما أدى إلى زيادة قدرها 11,5 مليون دولار، مع استبعاد التسويات الناجمة عن تقلبات أسعار العملات (المرجع نفسه، الفقرات 14-16).

8 - وفيما يتعلق بإعادة تقدير التكاليف الناجمة عن التغيرات في مضاعف تسوية مقر العمل، يشير الأمين العام إلى أن مضاعف تسوية مقر العمل المعروض في البرنامج المقترح لعام 2023 قبل إعادة تقدير

التكاليف قُدر بمبلغ 262,0 مليون دولار. وفي سياق إعادة التقدير الأولية للتكاليف في أيار/مايو 2022، تمت تسوية مضاعف تسوية مقر العمل ليبلغ 295,4 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 33,4 مليون دولار. وتعكس تلك الزيادة مضاعف تسوية مقر العمل السائد والتضخم المتوقع للفترة المتبقية من عام 2022 لعام 2023. وفي إطار إعادة التقدير الحالية للتكاليف، تم تحديث توقعات مضاعف تسوية مقر العمل بناء على أحدث مضاعفات تسوية مقر العمل الصادرة عن لجنة الخدمة المدنية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والتضخم المتوقع للفترة المتبقية من عام 2022 لعام 2023، مع مراعاة أحدث أسعار صرف العملات المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة. ونتيجة لهذه التغيرات، ارتفعت التقديرات لعام 2023 من 262,0 مليون دولار إلى 289,2 مليون دولار، بزيادة قدرها 27,2 مليون دولار، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى التضخم وارتفاع مضاعف تسوية مقر العمل في نيويورك (المرجع نفسه، الفقرات 18-22 والتذييل الثالث).

9 - ويشير الأمين العام إلى أنه، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، قدرت تكاليف الموظفين العامة بمبلغ 443,4 مليون دولار استناداً إلى المعدلات المعتمدة لعام 2022، وشملت 310,7 ملايين دولار لموظفي الفئة الفنية و 132,7 مليون دولار لموظفي فئة الخدمات العامة. ويشار إلى أنه تمشيا مع المنهجية المعمول بها، لم تشمل إعادة التقدير الأولية للتكاليف التي تمت في أيار/مايو 2022 تسويةً لتقديرات تكاليف الموظفين العامة لأن التوزيع غير المتكافئ لتكاليف الموظفين العامة على مدى فترة الميزانية يحول دون إجراء تقدير دقيق في وقت مبكر من العام، إذ تميل هذه التكاليف إلى الارتفاع خلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى زيادة تركيز الإنفاق على التعيينات وإجازات زيارة الوطن ومنح التعليم. وفي سياق إعادة التقدير الحالية للتكاليف، قدرت تكاليف الموظفين العامة لعام 2023 بمبلغ 455,9 مليون دولار، منها 326,7 مليون دولار لموظفي الفئة الفنية و 129,3 مليون دولار لموظفي فئة الخدمات العامة، بزيادة قدرها 12,6 مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرات 26-30، والجداول 5-8).

10 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن منهجية حساب تكاليف الموظفين العامة تطبق باستمرار على جميع الكيانات الممولة من الميزانية العادية. وأبلغت اللجنة بأن توفير معلومات بشأن النفقات المتعلقة بتكاليف الموظفين العامة حسب مراكز العمل سيطلب عملاً مكثفاً لجمع البيانات وتنظيمها، بما يشمل معلومات مستقاة من كيانات لا تستخدم منصة أوموجا مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومحكمة العدل الدولية. ولدى الاستفسار، أوضح كذلك أن فئة تكاليف الموظفين العامة "الأخرى" تشمل إعانة الإيجار وحافز التنقل، ومنحة التعليم، ومستحقات الانتداب والتعيين، والتكاليف المتصلة بالمشقة للفئة الفنية والفئات العليا، والتكاليف المتنوعة الأخرى للفئة الفنية والفئات العليا وفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وأبلغت اللجنة بأنه في أعقاب التغيير الذي أجري على نهج الحساب في العام الماضي، فإن التقرير يتضمن معلومات تقارن بين سنتين من تكاليف الموظفين العامة، وأنه يمكن تقديم مزيد من المعلومات في التقارير المقبلة، بما يعكس تطور تقديرات تكاليف الموظفين العامة على مر السنين.

11 - وترى اللجنة الاستشارية أن من الضروري توفير قدر أكبر من التفاصيل، بما في ذلك توزيع العناصر المدرجة في تكاليف الموظفين العامة وأثر هذه التكاليف حسب أبواب الميزانية. واللجنة على ثقة

بأن معلومات إضافية بشأن منهجية حساب تكاليف الموظفين العامة وتطور تقديرات تكاليف الموظفين العامة والنفقات ذات الصلة على مر السنين ستقدم في التقارير المقبلة. وستعود اللجنة إلى هذه المسألة في سياق تقرير الأداء لعام 2022.

12 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه فيما يتعلق بالبند الأخرى المدرجة في حساب تكاليف الموظفين العامة، فإن تكاليف انتهاء الخدمة تنظر إلى ما سبق وتستند إلى النفقات الفعلية المتكبدة في المبالغ المدفوعة للموظفين الذين تركوا الخدمة في المنظمة. وتستند تقديرات عام 2023 إلى النفقات الفعلية المتكبدة في عام 2022، ولا تتضمن توقعات بشأن مغادرة الموظفين في عام 2023. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التوقعات المتعلقة بالتقاعد في إطار انتهاء الخدمة الإلزامي لعدد كبير من الموظفين في السنوات العشر المقبلة، وتثق بأنه سيتم تقديم مزيد من التوضيح بشأن أثر هذه التوقعات في حساب تكاليف الموظفين العامة.

13 - وفيما يتعلق بإعادة تقدير التكاليف بسبب التغيرات في معدلات الشغور، يشير الأمين العام إلى أن الجمعية وافقت، في قرارها 76/245، على معدل شغور نسبته 10 في المائة لموظفي الفئة الفنية و 9,2 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة؛ وأنه في سياق إعادة التقدير الأولية للتكاليف، تمت الزيادة في معدلات الشغور بنقطة مئوية واحدة لتصل إلى 11 في المائة و 10,2 في المائة، على التوالي، وقد احتفظ بها كمعدلات شغور متوقعة لعام 2023 (المرجع نفسه، الفقرتان 33 و 34). وأسهمت معدلات الشغور الأعلى من المعدلات المعتمدة في انخفاض قدره 19,1 مليون دولار، ويشمل ذلك انخفاضا قدره 11,2 مليون دولار بالنسبة لموظفي الفئة الفنية، و 5,4 ملايين دولار بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة، و 2,5 مليون دولار في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وتقدر آثار معدلات الشغور على الموارد المتصلة بالوظائف بانخفاض يبلغ 16,3 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم ارتفاع معدلات الشغور المقترحة في انخفاض الموارد غير المتصلة بالوظائف تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ 2,8 مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرتان 35 و 36 والجدول 9).

14 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدلات الشواغر كانت قد ارتفعت بسبب تجميد التوظيف الذي فرضته أزمة السيولة وظلت عالية بشكل مصطنع ثم انخفضت تدريجياً بعد التخفيف من ذلك التجميد. فقد انخفضت معدلات الشواغر لموظفي الفئة الفنية من حوالي 14 في المائة إلى 12,5 في المائة؛ وساد الظن أن يتواصل اتجاه مماثل لذلك في عام 2023، فاقترح تطبيق معدل شواغر في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا بنسبة 11 في المائة. وقد اقترحت الأمانة العامة تطبيق معدل شواغر بنسبة 10,2 في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، حيث إن معدلات شواغرها تراوحت بين 10 في المائة و 10,5 في المائة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن معدلات الشواغر المقترحة تُعتبر أدق معدلات للتنبؤ بتكاليف الوظائف لعام 2023، بالنظر إلى أن معدلات الشواغر هي من أدوات الميزانية التي تُستخدم في تقدير تكاليف الوظائف. ورُوّدت اللجنة بمعدلات الشواغر لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2022 ومتوسط معدلات الشواغر للأشهر العشرة الأولى من عام 2022، على النحو الموضح في الجدول أدناه.

معدلات الشواغر لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2022 ومتوسط معدلات الشواغر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022

| معدل الشواغر حسب فئة الموظفين (نسبة مئوية) | | قبل إعادة تقدير التكاليف | | | | بعد إعادة تقدير التكاليف | | | | | |
|--|------|--|---|---------------------------|-------|---------------------------|---------|---------------------------|-------|-------|---------|
| معدل الشواغر المطبق | | فئة الخدمات | | تكاليف | | تكاليف | | تكاليف | | | |
| | | الفئة الفنية العامة والفئات والفئات العليا المتصلة بها | | تسوية مقر الموظفين العامة | | تسوية مقر الموظفين العامة | | تسوية مقر الموظفين العامة | | | |
| | | المرتبات | | المرتبات | | المرتبات | | المرتبات | | | |
| كامل المخصصات (انعدام الشواغر) | – | – | – | 777,9 | 292,0 | 492,5 | 1 562,3 | 788,0 | 322,7 | 508,2 | 1 618,8 |
| معدل الشواغر المعتمد لعام 2022 | 10,0 | 9,2 | – | 699,7 | 262,0 | 443,4 | 1 405,1 | 708,5 | 289,2 | 455,9 | 1 453,6 |
| معدل الشواغر لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2022 | 12,6 | 10,6 | – | – | – | – | – | 692,8 | 281,0 | 443,9 | 1 417,8 |
| متوسط معدل الشواغر لعام 2022 في 31 كانون الثاني/يناير 2022 | 12,8 | 10,0 | – | – | – | – | – | 694,2 | 280,2 | 444,3 | 1 418,7 |
| معدل الشواغر المقترح لعام 2023 | 11,0 | 10,2 | – | – | – | – | – | 701,1 | 285,9 | 450,3 | 1 437,3 |

15 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية معدلات الشواغر المعتمدة لعام 2022 وارتفاع معدلات الشواغر المستخدمة في عملية إعادة تقدير التكاليف. واللجنة، إذ تشير إلى ملاحظاتها وتوصياتها المقدمة في سياق تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، ترى أن معدلات الشواغر المدرجة في الميزانية ينبغي أن تكون ذات منحى واقعي وأن تستند إلى معدلات الشواغر الفعلية المسجلة خلال الفترات السابقة. واللجنة على ثقة بأن إيضاحات مفصلة عن ذلك ستقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وتُدرج في مشاريع الميزانية المقبلة (A/77/7، الفقرة 51).

الموارد غير المتصلة بالوظائف

16 - يشير الأمين العام إلى أن المخصصات غير المتصلة بالوظائف تخضع للتحديث بناءً على استخدام العملة وما يتصل بذلك من تضخم، وأن المبلغ الإجمالي تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف الخاضعة لإعادة تقدير التكاليف هذه يصل إلى 757,2 مليون دولار (لا تشمل البعثات السياسية الخاصة والوظائف المؤقتة ذات الطابع المستمر). وعند إعادة التقدير الأولي للتكاليف في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، قُدرت تسويات إعادة تقدير تكاليف الموارد غير المتصلة بالوظائف بمبلغ 40,3 مليون دولار. والزيادة الإجمالية البالغة 58,6 مليون دولار تعكس أساساً تطبيق معامل تسوية يبلغ 8,5 في المائة على 81,5 في المائة من المخصصات غير المتصلة بالوظائف التي تُستهلك بدولارات الولايات المتحدة. وقد تمت تسوية هذه المخصصات على أساس التضخم فقط. وتعكس الزيادة البالغة 8,5 في المائة بدولارات الولايات المتحدة الأثر المجتمعة لارتفاع التضخم في عام 2022 (المقدر بنسبة 8 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مقابل نسبة 3,2 في المائة المتوقعة في كانون الأول/ديسمبر 2021)، والتضخم المتوقع أن يبلغ 3,7 في المائة في عام 2023 (A/77/632، الفقرات 37 إلى 40، التذييل الأول، الفرع ألف).

17 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 تشمل 159 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المحدودة المدة (أو وظائف مؤقتة ذات طابع مستمر)، مع احتياجات تقديرية من الموارد بمبلغ 23 مليون دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف). وتذكّر اللجنة بأن مجلس مراجعي الحسابات أشار، في تقريره المالي وبياناته المالية المراجعة عن السنة المنتهية في 31 كانون

الأول/ديسمبر 2021، إلى عدم كفاية الإفصاح عن وظائف المساعدة المؤقتة العامة، وأشار إلى أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت هناك 1 098 وظيفة مشغولة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة للاجتماعات (باستثناء الوظائف الموجودة في البعثات السياسية الخاصة)، وهو ما يمثل 11,73 في المائة من مجموع الموظفين الممولين في إطار موارد الميزانية العادية. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك 57 وظيفة مشغولة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ممولة في إطار الموارد المقررة الأخرى و 1 209 وظائف مشغولة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ووظائف المساعدة المؤقتة للاجتماعات ممولة في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية (A/77/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الموجز والفقرات 100 إلى 105 و 274). وتذكر اللجنة الاستشارية بملاحظاتها وتوصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يفصح في جميع مشاريع الميزانية المقبلة عن جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة، واللجنة على ثقة بأن تحليلاً وإعادة تقدير للتكاليف بناءً على العدد الفعلي لوظائف المساعدة المؤقتة العامة سيُدرجان في التقارير المقبلة عن إعادة تقدير التكاليف (A/77/574، الفقرة 46).

18 - وفيما يتعلق بالعقود الأجلة لشراء الفرنك السويسري واليورو، ذكر أن الأمانة العامة اشترت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 مبلغ 277 مليون فرنك سويسري باستخدام عقود آجلة بسعر متوسطه قدره 0,9272 فرنك سويسري لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة (في حين بلغ سعر الصرف السابق 0,9235). كما اشترت الأمانة العامة 109 ملايين يورو باستخدام عقود آجلة بسعر متوسطه 0,949 يورو لكل دولار (في حين بلغ سعر الصرف السابق 0,883). وقد روعي في مبلغ العملات الأجنبية المشتراة الحجم والتوقيت المتوقعان لما هو مطلوب من الفرنك السويسري واليورو في عام 2023. ومن إجمالي إعادة تقدير التكاليف غير المتصلة بالوظائف البالغ 58,6 مليون دولار، يُعزى مبلغ 64,9 مليون دولار إلى التضخم؛ وساهم ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة في انخفاض قدره 6,3 ملايين دولار (A/77/632، الفقرات 41 إلى 43).

19 - ويشير التقرير إلى أن إعادة تقدير تكاليف المخصصات المتصلة بالسفر والطاقة خضعت لتحليل أكثر تفصيلاً لأن تغيرات أسعارها تجاوزت بكثير التسويات العادية لإعادة تقدير التكاليف استناداً إلى مؤشر أسعار الاستهلاك المعمول به (المرجع نفسه، الفقرات 45 إلى 48 والجدول 11). وتمت تسوية خط الأساس لتكاليف السفر لعام 2022، الذي استخدم كعامل أساسي للتضخم المتوقع لعام 2023، بنسبة 9,3 في المائة، بما يتماشى مع الزيادة الإجمالية في أسعار تذاكر السفر بالطائرة وبدل الإقامة اليومي التي شهدتها عام 2022 بما يتجاوز توقعات التضخم المعتمدة. وفي وقت لاحق، طُبّق التضخم المتوقع على أساس دولار الولايات المتحدة بنسبة 3,7 في المائة لعام 2023 (المرجع نفسه، الفقرتان 49 و 50 والجدول 12).

20 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تطبيق واختيار مؤشرات التضخم المستخدمة في إعادة تقدير التكاليف يستندان إلى الممارسات المتبعة وأن العديد من مؤشرات أسعار الاستهلاك المستمدة من مجلة الإيكونوميست (The Economist) مصدرها صندوق النقد الدولي. وأبلغت اللجنة بأنه لا يوجد حالياً أي مؤشر لأسعار الطاقة متاح على الموقع الشبكي لمجلة الإيكونوميست، وبأن الأمانة العامة بحثت في مصادر بيانات بديلة فاخترت استخدام مؤشر أسعار الطاقة الصادر عن البنك الدولي. واستُمدت البيانات المتعلقة بالسفر وتذاكر السفر بالطائرة وبدل الإقامة اليومي من لوحة متابعة السفر التابعة للأمم المتحدة، والتي تضمنت بيانات عن جميع رحلات السفر بالطائرة المجهزة عن طريق نظام أوموجا. وترى اللجنة الاستشارية أن بالإمكان إجراء استعراض لمصادر البيانات، وتلاحظ أن البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي ينشران معلومات عن معدلات التضخم استناداً إلى منهجية معمول بها قد تكون مفيدة كمصادر بيانات للأمانة العامة. واللجنة على ثقة من أن خيارات أخرى ستقدم في تقرير الأمين العام المقبل لتنظر فيها الجمعية العامة.

21 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المخصصات المتصلة بالسفر عدلت بنسبة 9,3 في المائة، متشياً مع الزيادة الإجمالية في أسعار تذاكر الطيران ومعدلات بدل الإقامة اليومي التي سُجلت في عام 2022. ورغم ارتفاع الأسعار في الفترة بين عامي 2021 و 2022 بنسبة زادت قليلاً عن 20 في المائة، فإنها لم ترتفع في الفترة بين عامي 2019 و 2021. وقد أضافت إعادة تقدير التكاليف ما يقرب من 10 في المائة إلى المخصصات الأساسية الحالية خلال الفترة 2019-2022. وأبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة، بدلاً من تطبيق زيادة بنسبة 20 في المائة حسب نهج الحساب العادي (أي الفرق في الأسعار بين عامي 2022 و 2021)، أضافت زيادة أكثر تواضعاً من ذلك نسبتها 9,3 في المائة لغرض موازنة المخصصات المتصلة بالسفر مع أسعار السوق السائدة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المبلغ المقدم على أنه تسوية لإعادة تقدير التكاليف طبقت على أسعار السفر لعام 2022 يجب أن يفهم على أنه إعادة تقدير ذات صلة بالتضخم، وهو ما سيُقدم في سياق تقرير الأداء لعام 2022. وأبلغت اللجنة كذلك بأن نفقات تكاليف الطاقة في عام 2023 سيجري رصدها عن كثب من خلال بنود مخصصات منفصلة وأن توجيهات مفصلة للمكاتب سُدرج في دليل الميزانية المقبل.

22 - وبعد مزيد من الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النهج المتبع في تسوية موارد السفر يتماشى مع المنهجية الموحدة المطبقة عند اختلاف التضخم الفعلي عن التضخم المتوقع. ورغم أن التسوية المتعلقة بالتضخم للفترة الحالية عادة ما تستند إلى المؤشر الفعلي لأسعار الاستهلاك، فقد اعتمد نهج أكثر ملاءمة لتكاليف السفر (وتكاليف الطاقة) في ضوء التضخم الفعلي لتكاليف السفر الذي هو أعلى بكثير من المؤشر الفعلي لأسعار الاستهلاك. وأبلغت اللجنة بأن هذا النهج طُبّق كذلك في عام 2021، على سبيل المثال، عندما جرت تسوية مخصصات التكاليف الطبية باستخدام تضخم فعلي وتضخم متوقع حُدّد خصيصاً لذلك، وأن ذلك النهج يساهم في تحسين الموازنة بين إعادة تقدير التكاليف المتوقعة والأثر الفعلي لمعايير إعادة تقدير التكاليف، ويزيد بالتالي من دقة تقديرات الميزانية.

23 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما تبذله الأمانة العامة من جهود لعزل وتتبع فئات الإنفاق التي تنطوي على ديناميات تضخمية مرتفعة من أجل تحسين الدقة وإتاحة مزيد من المعلومات عن تكاليف السفر والطاقة. واللجنة على ثقة من أن التقارير المقبلة ستتضمن وصفاً أكثر تفصيلاً للنهج المتبع في حساب الاحتياجات من الطاقة، مع مراعاة الجهود المبذولة لتحسين كفاءة الطاقة، ومعلومات إضافية عن الاختلافات الكبيرة التي تؤثر على سائر أوجه الإنفاق من الميزانية، بما في ذلك التسويات المدخلة على خط الأساس. واللجنة على ثقة كذلك من أن توضيحات إضافية بشأن المنهجية المطبقة للتوصل إلى تسوية خط الأساس لعام 2022 بنسبة 9,3 في المائة ستقدم إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير.

24 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية زيادة عدد الجداول والمعلومات الواردة في التقرير للاستجابة لتوصية اللجنة (A/76/7/Add.32، الفقرة 13)، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 246/76، علاوةً على المعلومات الإضافية المقدمة إلى اللجنة. وتشير اللجنة أيضاً إلى توصيتها الواردة في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، المعروض حالياً على الجمعية العامة، والتي ترى فيها أنه ينبغي بذل جهود لإجراء استعراض منهجي للأثر الفعلي لإعادة تقدير التكاليف مقارنة بالأثر المقدر (انظر A/77/7، الفصل الأول، الفقرة 25؛ و A/77/7/Add.18، الفقرة 66). ورهنا بنظر الجمعية في مقترحات الأمين العام ذات الصلة وتوصيات اللجنة واستنتاجاتها بشأن التقديرات المنقحة وبيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، ليس لدى اللجنة أي اعتراض على هذا التقرير المتعلق بالتقديرات المنقحة: أثر التغيرات في أسعار الصرف والتضخم لعام 2023.